



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

الهداية شرح بداية المبتدى (الجزء الأول)

ملاحظات

ناقص آخره

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم ذكر احوال علي بن ابي طالب الجليل النعماني الملقب
 شيخ الاسلام بهان الرقبة العلامة المحقق صاحب الصلاة اقول اصل عصر
 ما انفصلوا الاحسان والقدم 8 لا ايام في البرخ فاصحان والاسام من الذين القسا
 نفقه طام من منهم الامام خم الذين ان خصص ثمرار محمد النبي وفاق في حق
 واقربانه واذا عقوله كلمة لا سيما بعد تصنيف الكتاب والجهارة وكما العيني
 ونسبته هبت لفته وعليه لجم العقب واما تفتيح يد كثيرا وروي انه
 المناس عن سبب الامام الورد في وقته كما سالت في علي بن ابي طالب
 ابي عبد الله ورضان في نوري فارس وصار عينا في فتح الهمم بلاد
 فورا نه مات تلك الوعز حسمنا له سبعة فاولا من الطقات
 ورويات صاحب الهداية في تصنيف الكتاب ثلثة عشر
 سنة وكان يباع في تلك المدة لا يقط اصلا وكان يجهد ان لا يطلع
 خاصه احد يناد اذ اني خادم يطعمه كان يقول بخله في فاذ انا
 كان يطعمه احد اطلبه او غيرهم فلان بيكر هده وورده
 كتابا بما وكما مضية يقول بين العلماء كما في القباية 11



المدرس هو الذي يترك كل الصلوات
 والمسبحين هو الذي يترك الصلاة الصلوات دون غيرها
 واللائق هو الذي يترك الصلاة والحج والعمرة
 الصالح هو الذي يترك الصلاة والحج والعمرة والاعمال



الرقبة التي لولانا
 وانشاء القدر سيد الامم
 ادم الله فظها لم عهدت شجيرة
 في شمس انست له ليل في ارب دريا
 في بالاب شنة بموت يوم نوحا
 في كل نونته لم الغد الاخر الروم
 في كل نونته لم الغد الاخر الروم
 وصلى الطقات والتموم الرقبة
 بعلون ه

جميع الطقات
 ابي الحسن محمد باقر
 في كل نونته لم الغد الاخر
 1141



1141

بسم الله الرحمن الرحيم ذكر احوال علي بن ابي طالب الجليل الزكي العادل
 مشيخ الاسلام برهان الدين العلامة المحقق صاحب الصلاة والقول الفصل
 الفصل والاحسان والقدم الامام محمد بن ابي بكر بن ابي طالب بن ابي
 نفقة طاهر بن منتهى الامام خميس بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر
 واقرانه واذا عرفت ذلك علم لا سيما بعد تصنيف الكتاب والجملة وكما
 في نسخة لفته وعليه علم العقب وما تنفع به كثيرا وروى اهل
 المناسخ عنه سمر الكاهن الوردى وقرنا كما سألته بندي علي بن ابي طالب
 بن محمد بن ابي جعفر بن ابي جعفر بن ابي جعفر بن ابي جعفر بن ابي جعفر
 فوجدت ما تلت في نسخة جدهم بن محمد بن ابي جعفر بن ابي جعفر بن ابي جعفر
 وروى ان صاحب الصلاة بندي في نسخة الكتاب ثلثة عشر
 سنة وكان يباع في تلك المدة لا يقطر اصلا وكان يجهلان لا يطلع
 على صورة احد ينادي اذ اني خادم بطعامه كان يقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 كان يظنهم احدا بلبله او غيرهم فلان يركن هذه وروى
 كتابا ينادي كما مضت يقولون بين العلماء كما في القابله ١٢

المدرك هو الذي يترك كل الصلوات
 والمسيكين هو الذي يترك كل الصلوات دون اهل
 واللائق هو الذي يترك كل الصلوات دون اهل
 الصلوات هو الذي يترك كل الصلوات دون اهل



في كل ما كانا
 وادام الله لفظه
 في كل ما كانا
 في كل ما كانا

جميع الاطراف
 في كل ما كانا



١٢٤٦

١٢٤٨
 كتاب نفقة صفر
 طه لا ورافه
 ٢١ ٤ ٣٢٠
 م ٢٤٦٦٢

المتنظف ومسحة الله تعالى ابتدء الوضوء لقوله لا وضوء لمن لم يذكر
والمراد به نفي لفصلة ولا غيرها من غير السجدة وان ساءها في الكتبة السنية ويسمى
قبل الاستحشاء وبعد الوضوء والسجدة لا بد ان يواطىء عليه وعند
فذلك يعالج بالاصح لا يعم فعل ذلك والبعض في الاستحشاء والابتناء
فعلها على المحل والاهلية وكيفية ان يفضض ثلثا في كل مرة ما وجد ذلك في بعض
يستحسن ذلك هو المحل عند وضوءه ومسح الاذن وهو سنة عما الراس
خلا للشافعي لقوله مع الاذان من الراس والاشارة بيان الحكم دون الاحتياط في كل
الحجة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في غسله عند ما يدخل في الصلاة
عند الى حنيفة وهو ان السنة انما في الفم في جملته والداخل في السجدة في الفم
ففي اذان الحنيفة وتحتل الاصابع لقوله لم يخلوا اصابعه كيدخلها في اذانهم ولانه امك الفم
الذي يخرج من الفم وتحتل القفل في الثلث لان النبي صلى الله عليه وسلم قال وضوء من
الوجوه عليه لا يقبل للمصلي الا بالاب والوضوء من رايين وقال هذا وضوء من
ان يصور وجهه الى القبلة والاب والوضوء من رايين وقال هذا وضوء من
الوجهين في كل وضوء في الثلث او الفضل بعد تعدى وضوءه وضوء الانبياء من قبلي
وسواء الحنيفة والشافعية والحنابلة في الوضوء سنة عند وعند الشافعية
فرض في الصلاة فلا تجوز من اليد كالتميم ولنا ان لا يقع به الا بالنية
ولكنه يقع اتفاقا للصلوة لوقوع طهره بالاستعمال المظهر بخلاف التيميم
لان التيميم لا يقع الا في حالة الحاجة الصلوة وهو يفتقر عن الفصل
يستوجب نية بالتميم وهو السنة وقال الشافعي السنة التيميم
بعياه مختلفه اعتبارا بالمفسول ولنا ان السنة رضي له فوضو الثلث
ومسح براسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يروي بالتيميم

قول حنيفة
وهو ان يري
مسح براسه
بإحدى يديه
عبارات اللغات

يقول حنيفة
في غسل
في غسل
في غسل

قول حنيفة

بمجرد عليه بناء واحد وهو مشتمل على ما روي عن علي حنيفة ولا ان المفسر في المسح
والتكرار في غير غسله فلا يكون مسحا صحيحا بخلاف غسل اليد لا يضر التكرار
ويتوب الوضوء وينتد ببناء الله تعالى كره وبالجملة من فالتيميم في الوضوء
عندنا وقال الشافعي فرض لقوله تعالى اغسلوا وجوهكم وآياتهم
ولنا المدرك منهما حرف الواو وهي لملق الجمع واجام اهل اللغة في حقيقة
اعقاب غسل جملة الاعضاء والبدية بالجملة من فضلة لقوله ان الله
بحسب التيميم في كل شيء من غير غسل التيميم فصل في نوازل الوضوء
المعاني لنا قصة للوضوء ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى اجام احكامكم
من الغائط وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحدث قال ما يخرج من السبيلين
وكلمة ماء عامة فتبين اول المعتمد وغيره وهو حجة على مالك في دم الا
والدم والقبح اذا خرج من البدن فجاوز الى موضع لمحق طهر التطهير
والقي املا الفم وقال الشافعي اجام من غير السبيلين لا يفيض الوضوء لما
روي انه من قائلنا يتوضأ ولا غسل غير موضع الاصابة امر يتعد تعدد
فيقتصر على موضع الاصابة وهو المعتمد ولنا قوله في الوضوء من كل دم سائل
وقوله من قائلنا ارفع في صلوة فلنغيره ولينصه وليبين على صلواته
ولا في خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل
والاصحاب على الاعضاء الاربع غير معقول لكنه يتعدى من غير
تعدى الاول غير ان يخرج يتحقق بالسبيلين الى موضع النجاسة في كل مكان
فتكون بادية لا تخرج بخلاف السبيلين لان ذلك الموضع ليست
موضع النجاسة فيستدل بالظهور على الاستقبال والخروج وملا اليد
ان يكون حال لا يخن ضبطه الا بتكاف له في حاله فاغتنب خارجا

فصار

بتجاسة م

موضع النجاسة م

الماء بالاصل المستوحط

طهارة

بإحدى يديه

ان يورد في خروج

وقد يزعم ان الغرض من الاستحشاء
تقوية النية في السبيلين
ان يورد في خروج

طهارة

بإحدى يديه

بإحدى يديه

بإحدى يديه

بإحدى يديه

بإحدى يديه

وقال زفر قليل القى وكثير السوا وكذلك لا يشترط السيلان اعتبارا بالخروج
بالخروج المعتاد ولا إطلاق قوله ثم النفس حدثت ولنا قولنا سئل عن الفطرة
والفطرة من الدم وهو كالأكل يكون سائلا وقول علي بن عمر حين عدت الأحداث
جملة الأوسجة تارة أو إذا انفردت الأجزاء ما رواه المشافعي عن علي بن
وما رواه زفر بن عطاء الكوفي والفرق بين المسلم من قد مناه ولو قام متفردا بحيث
لو وجه يملك الفطر عند أبي يوسف يعتبر إذا جلس عند سجدة سجدة السجود
وهو الغشيان ثم ما لا يكون حدثا لا يكون سجدة سجدة ذلك عن أبي يوسف
وهو الصحيح لأنه ليس بجنس حدثا حيث لم يتغير به الطهارة وهذا إذا قام
مرة أو طعنا أو ما قاله بلغا فغيره فاقض عند أبي حنيفة ومحمد بنهما اللطيف
وقال أبو يوسف ناقض إذا كان ملء الفم والخارجة المراد من الجوف أما إذا
من الرأس فغيره ناقض بالانفاق لأن الرأس ليس بوضع النجاسة كالأبي يوسف رحمه الله
أنه نجس بالجورة ولها أنه لو لم لا تجلده النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في الفم
غيره ناقض ولو قام وما هو عليه يعتبر فيه هذا الفم لأنه سعة محترقة وإن كان ناقضا
فقد لخص عند محمد بن اعتبارا بالنوع وعندهما أن سأل القرة نفسها ينقض الوضوء
وإن كان قليلا كان المصلحة ليست بمحل الدم فيكون من قرحة في الجوف ولو نزل
من الرأس إلى ما كان من الأنف نقض بالانفاق لو وصوله إلى موضع لم يمتد حكمه
فيبقى الخوض قال ولا يتم مضمونها أو مستكنا إلى شيء لو نزل لسقط
لأن الانساج سبب لاسترخاء المفاصل فلا يعرض عن خروج شيء عادة والنجاسة
عادة كما يتفق به ولا يكتفى به بوزن مسكية المقتضية لروال المقعد من الأرض
ويبلغ الاسترخاء غايته بهذا النوع من الاسترخاء وغيره من السند بعينه من السوط
بجلاء القيام والوقوف والوقوف والسجود في الصلاة وغيره وهو الصحيح لأن

لأن بعض

لأن بعض الاسترخاء باق أو لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء وهو
والاصل فيه قوله لا وضوء على من قام قائما أو راكعا أو ساجدا الخ
الوضوء على من قام مضطجعا فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله
والغلبة على العقل لا تخاف والحنون لأنه فوق النوم مضطجعا
في الاسترخاء والأغراض حدثت في الأصول كلها وهو القياس
في الوضوء إلا ما عرفناه بالأثر والأغراض فلو فلا يقاس عليه والتمسك
في كل صفة ذات الكون وسجود والقياس أنه لا ينقض وهو قولنا
لأنه ليس بجنس حدثا وإنما لا يكون حدثا في الصلاة الحنافة
وسجدة التكبير وخارج الصلاة والصلاة جميعا ومثله ولنا قوله
الأرض صحت منكم فمقبولة في الصلاة والصلوة جميعا ومثله
بترك القياس في كل شيء وفي الصلاة مطلوبة فيصير عليها والتمسك
ما يكون مستوعلا ويجوز به والصحة ما يكون مستوعلا دون
حين أنه وهو على ما قيل بنفسه الصلاة دون الوضوء والداية
تخرج من الدابة فاقضت فان خرجت من رأس الجرح أو سقط
الدم لا ينقض وإنما بالداية الدودة وهذا لأن النجس ما عليها
وذلك قليل وهو حدث في السيلان دون غيره مما فاستبه
النجس والغشيان بخلاف الحج الحارثة من قبل الجرح وذكر الرجل
لأنها ينبت عن كل النجاسة حتى لو كانت مفضاة ينبغي
لها الوضوء لا احتمال خروجهما من الدابة فمقتضيات فمقالتهما
ماء أو صديد أو غيره إن سال عن رأس الجرح نقض وإن لم يسيل
لا ينقض وهو قول زفر بن عطاء الكوفي في وجهين جميعا وقال المشافعي

والأثر

لا ينقض الوضوء وهو مسئلة الخارج من غير السبيلين
وهذه الحالة نجسة لان الدم ينفج فيصير قحما ثم يزداد نضجا فيصير
صد يد ثم يقير ما هذا اذا اخرجها فخرج بنفسه اما اذا اخرجها
فخرج بعصره لا ينقض لانه لم يخرج وليس خارجا فصل
في الغسل وفر الغسل المضمضة والاشستاشاق وغسل سائر البدن
وعند الشافعي مما استبان فيه لقوله صلح عشر من النظر اي
من السنة وذكر منها المضمضة والاشستاشاق ولهذا كانا سنتين
في الوضوء ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا امر بالطهارة وتطهير
جميع البدن الا ان ما يتعدى اتصال الماء اليه خارج عن قضية النفس
بخلاف الوضوء لان الواجب فيه غسل الوجه والمواجبة فيها
سعدية والامر بما روي حالة الحدث بدليل قوله ثم اتيا فرضان
والجناية سنتان في الوضوء وسنته ان يبداء بالمغسل فيغسل
يديه وفرجه ويزيل نجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضوء وضوءه للمصلي
الا رجليه ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثم يتيمم عن ذلك المكان
فيغسل رجليه هكذا حكى مجيئة اعتمسال رسول الله صلح
وانما يؤمر بغسل رجليه لانهما مستنقع الماء المستعمل فلا يعيد الغسل
حتى لو كان على لوح لا يؤخر ويبداء بازالة النجاسة الحقيقية كما تزداد
باصابة الماء ثم لا يمس على المرأة ان ينقض وضوءها في الغسل اذا بلغ
الماء اصول الشعر لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمسلك اذا بلغ الماء الى
شعرك وليس عليها بل وتطهرها وانها هو الصحيح لما فيه من الحجج
بخلاف التي لانه لا صحح في اتصال الماء الي اثنتاهما قال والمكان الواجبة

مصل
وغيره

قال

والله اعلم
للغسل

للغسل انزال المني على وجه الدفق والشموع من الرجل والمرأة حالة النوم
واليقظة ٢ وعند الشافعي خروج المني كيف ما كان يوجب الغسل لقوله
الماء من الماء اي الغسل من المني ولنا ان الامم بالتطهير تنال جنب الغسل
في النجاسة خروج المني على وجه الشبهة يقال جنب الرجل اذا نضح بشهوة من الرجل
والسجدت محمول على الخروج عن شهوة ثم المعتبر عند ابي حنيفة ومحمد الفضا
عن مكانه على وجه الشهوة وعند ابي يوسف تطهيرة ايضا اعتبار الخروج
بالماء اذ الغسل يتعلق بهما ولهما اي وجب من وجبه فالاحتياط
في الجواب ٣ والتقاء التختانين من غير انزال ٣ لقوله اذا التقى التختانان
وغابت المحشفة وجب الغسل انزل اول من ينزل ولانه سبب للانزال في
نفسه تغيب عن بصره وقد يغني عنه لعمه فيقام مقامه ٤ وكذلك لا يلزم
في اليد برلكل السبب ويوجب على المفعول به ٣ احتياها بخلاف البرية
وما دون العزج لان النسبية ناقصة والحيف لقوله تعالى حتى يطهرن
بالتشديد وكذا التقاس بلا جتماع ٤ وسنت رسول الله الغسل
للجمعة والعيدين والعرفة والاصرام ٣ نص على السنة ٣ قيل هذه الاربعة
مستحبة وسمى محمد في يوم الجمعة حسنا في قوله وقال مالك وهو واجب
لقوله من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله من توضا يوم فيها ونعميت
ومن اغتسل فهو افضل ويجوز ان يرواه على الاستحباب اذ على النسخ
٣ ثم هذا الغسل للمصلح ٣ عند ابي يوسف ٣ وهو الصحيح ٣ لزيادة فضيلتها
على الوقت واحتصاص الطهارة بهما وفيه خلاف الحسن ثم هذا الغسل
ليوم عند الحسن بن زيادة اظهار الفضيلة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يام يوم الجمعة
وعند ابي يوسف للمصلح وهو الصحيح والعيدان بمنزلة الجمعة لان فيها

والجناية ٣

انه